

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

Mechanisms for Achieving Environmental Security in Algeria in Light of Climate Change

Ālīyāt taḥqīq al-amn al-bī'ī fī al-Jazā'ir fī zill al-taghayyurāt al-muanākhīyah

ركاش جهيدة

بورغاية فتحي*

أستاذة التعليم العالي

طالب دكتوراه

مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات

مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات

العولمة- جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-

العولمة- جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-

d.rekkache@univ-chlef.dz

f.bourghaia@univ-chlef.dz

تاريخ نشر المقال: 2024/09/25

تاريخ قبول المقال: 2024/08/30

تاريخ إرسال المقال: 2024/08/13

الملخص:

جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على أهم الآليات و الاستراتيجيات التي تبنتهم الجزائر؛ بهدف تجسيد و تعزيز أمنها البيئي، خاصة بعد ظهور العديد من التهديدات، التي أضحت تشكل خطرا كبيرا على النظم البيئية مثل: التغيرات المناخية ؛ خلصت الدراسة إلى أن الجزائر بالرغم من التأخر الكبير بالاهتمام بالبيئة؛ إلا أننا نلاحظ بأن هناك جهود فعلية، تجلت في تبنيها العديد من السياسات الرشيدة الهادفة للحد من خطورة ظاهرة التغيرات المناخية، وهذا بغية تجسيد متطلبات الأمن البيئي.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي، التغيرات المناخية، الحوكمة البيئية، التنمية المستدامة.

Abstract:

This study aims to highlight the most important mechanisms and strategies adopted by Algeria to embody and enhance its environmental security, especially following the emergence of numerous threats that now pose a significant risk to ecological systems, such as climate change. The study concludes that despite Algeria's significant delay in focusing on environmental issues, there are observable genuine efforts. These are reflected in its adoption of several prudent

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

policies aimed at mitigating the dangers of climate change phenomena; all in an effort to fulfill the requirements of environmental security.

Keywords: Environmental Security, Climate Change, Environmental Governance, Sustainable Development.

مقدمة:

لقد أصبح العالم اليوم، يواجه العديد من التهديدات المترابطة، الأمر الذي انبثق من خلاله تصور جديد للأمن الجماعي بعيدا عن الفكرة التقليدية السائدة سابقا، ومن بين تلك التهديدات نجد التهديدات البيئية، حيث أدى التطور التكنولوجي والصناعي الكبير وكذا التنافس الدولي على مختلف الموارد الطبيعية إلى ظهور عدة مشكلات بيئية كالتلوث والتغيرات المناخية؛ هذا ما جعل العديد من الدول وكذا المنظمات الدولية، تدق ناقوس الخطر بعد ما لاحظت التآكل الكبير للنظم الايكولوجية، فعقدت المؤتمرات، وسنت القوانين والتشريعات، وأدخلت مختلف القضايا البيئية ضمن أجندتها الأمنية، من أجل تنبيه العالم بوجود تهديد بيئي للأمن الدولي، وكذا ضرورة انتهاز سياسات بيئية بغية تجسيد متطلبات الأمن البيئي، لما يمثله من أهمية بالغة في ديمومة الحياة البشرية مع ضمان الاستغلال الأمثل لمختلف الموارد الطبيعية مع الأخذ بالحسبان مصدر وطبيعة تلك الموارد.

سارعت الجزائر كغيرها من دول العالم إلى تبني العديد من الآليات والسياسات البيئية، بعد أن لاحظت التدهور الكبير الذي طرأ على البيئة، نتيجة إهمالها لعقود من الزمن؛ إلا أن السنوات الأخيرة، وما أعقبها من ظهور العديد من التهديدات البيئية كالتغيرات المناخية حتمت على صناع القرار في الجزائر إلى الإسراع لتبني جملة من الميكانيزمات والسياسات البيئية، التي شكلت بمثابة نقطة انطلاق نحو الحد من خطورة هذه الظاهرة الطبيعية وبالتالي تضمن من خلالها أمنها البيئي، وهذا من أجل تحقيق كل متطلبات التنمية المستدامة.

تكمُن أهمية الموضوع في كون أن كل من الأمن البيئي و التغيرات المناخية، من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا من قبل العالم ككل، بحيث أصبح ينظر للتغيرات المناخية كتهديد حقيقي يواجه تجسيد متطلبات الأمن البيئي، لهذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نبرز مدى مساهمة السياسات و الميكانيزمات التي تبنتها الجزائر في تجسيد متطلبات الأمن البيئي، خاصة في ظل ما تعيشه من تغيرات مناخية.

وعلى ضوء هذا يمكن طرح الإشكالية الآتية: إلى أي مدى ساهمت الآليات و السياسات التي تبنتها الجزائر في تعزيز وتجسيد متطلبات الأمن البيئي في ظل التغيرات المناخية؟

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح الفرضية التالية:

شكلت السياسات والآليات المنتهجة من قبل الجزائر دورا هاما في إرساء قواعد الأمن البيئي في ظل التغيرات المناخية التي تعيشها.

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، وكذا منهج دراسة الحالة، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل متغيرات الدراسة، أما منهج دراسة حالة فقد اعتمدنا عليه من خلال دراسة حالة الجزائر، وذلك عن طريق إبراز مدى مساهمة جهود الدولة الجزائرية نحو معالجة ظاهرة التغيرات المناخية كحتمية لتجسيد الأمن البيئي.

وقد اعتمدنا في بحثنا هذا على ثلاث مباحث أساسية جاءت على الشكل الآتي:

- المبحث الأول: الإطار المعرفي و المفاهيمي للأمن البيئي.
- المبحث الثاني: ماهية التغيرات المناخية.
- المبحث الثالث: آليات ترقية الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية.

المبحث الأول: الإطار النظري للأمن البيئي

لقد برز الاهتمام بالأمن البيئي بسبب تزايد التهديدات البيئية على جميع المستويات، حيث أضحت تشكل خطرا على الإنسان والكائنات الحية وحتى على الوسط الطبيعي، الذي يجمع كل مكونات الحياة، لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى التأصيل النظري لمفهوم الأمن البيئي وهذا من خلال التطرق إلى مفهوم الأمن البيئي وحيثيات تبلور هذا المفهوم في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه أهمية تحقيق الأمن البيئي، و في المطلب الثالث فقد عالجنا فيه مبادئ تجسيد الأمن البيئي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن البيئي

ارتبط ظهور مفهوم الأمن البيئي مع تطور مفهوم الأمن الوطني، وما صاحبه أيضا بظهور العديد من المفاهيم الأخرى كالتنمية المستدامة و الحوكمة البيئية؛ إلا أن جل الدراسات، أجمعت على أن تبلور بروز هذا المفهوم يعود إلى ثمانينات القرن الماضي، وهذا ما يتجلى في تقرير بروتلاند 1987، خاصة بعد ظهور العديد من التهديدات البيئية كالتغيرات المناخية¹، وفي سنة 1992 أعيد ذكر هذا الطرح بمناسبة انعقاد مؤتمر ريو 1992 من خلال ضرورة تكثيف الجهود الدولية لمجابهة التهديدات البيئية و

¹ البلي مسعود، إشكالات الأمن البيئي في الجزائر: نحو حوكمة بيئية مستدامة و تحقيق الأمن المجتمعي، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 47.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

علاقتها بالتنمية، أما مؤتمر جوهانسبورغ 2002 و الذي اتخذ شعار القمة العالمية للتنمية المستدامة، من خلال وضع برنامج ثري و ايجابي للرقابة على سلامة البيئة.

إن هذا الاهتمام الدولي بالقضايا البيئية، هو ما أصبح يطلق عليه في الدراسات الإستراتيجية بأمن البيئة، وتوسع هذا المفهوم حتى أصبح ينظر إليه بمثابة المذهب في إدارة الأبعاد البيئية المتعلقة بالعمليات العسكرية و المعاهدات و البروتوكولات البيئية.²

أولاً: تعريف الأمن

تعددت التعاريف التي تطرقت لمفهوم الأمن؛ بسبب اختلاف آراء، وتوجهات الباحثين والمدارس الفكرية، فالأمن من المنظور التقليدي أو الكلاسيكي يعرف على أنه: "أمن الأراضي من العدوان الخارجي أو حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية"³؛ أصحاب هذا التوجه ينظرون إلى الأمن من منظور حماية كيان الدول أكثر مما هو مرتبط بأمن الإنسان.

أما المنظور الحديث لمفهوم الأمن، يعتبر الإنسان هو الفاعل الرئيسي فيه، حيث لم يعد قائما على الدولة فقط، بل على حاجات المواطن ومنع وجود التعسف والقهر فهو أمن كل الفواعل: أمن الإنسان، أمن المجتمع، أمن الدولة، أمن العالم؛ وهو أمن بأركانه الأربعة: التحرر من الخوف، التحرر من الحاجة، التحرر من آثار المخاطر وحرية العيش بكرامة.

ثانياً: تعريف الأمن البيئي

يشير مصطلح الأمن البيئي إلى: " مختلف الإجراءات القانونية، المتخذة لمواجهة التهديدات التي تؤدي إلى اختلال التوازن البيئي، على المستوى المحلي أو الدولي، والتي تحدث نتيجة لسلوك إنساني مباشر؛ أو بسبب ظواهر طبيعية، من شأنها أن تهدد الأمن والسلم الدوليين وحقوق الإنسان حاضرا ومستقبلا، وتستدعي مواجهتها تحرك الدول والمنظمات الدولية، في إطار جماعي تعاوني ملزم"⁴.
فالأمن البيئي يشمل ثلاث عناصر هي:⁵ الاستغلال المستديم للموارد المتجددة وغير المتجددة.
• تخفيض الحد الأقصى للتهديدات المتعلقة بالأنشطة الصناعية.

² بيزات صونية ، الأمن البيئي، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، 2014، ص 16-17.

³ جعفري مفيدة ، البيئة و الأمن، رسالة ماجستير ، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف،

2013/2014، ص 14.

⁴ الحمداني طلال بدر عبد الله ، الأمن البيئي الدولي، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2022، ص33.

⁵ لطالي مراد، الأمن البيئي و استراتيجيات ترقيته (مقاربة للأمن الإنساني)، مجلة الفكر القانوني و السياسي، العدد 03، ص

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

- حماية عناصر البيئة المختلفة استباقا من التلوث قبل أن يخلق صعوبات بالنسبة لتجدها الطبيعي.

دعت اللجنة المشتركة للأمن البيئي في روسيا، بضرورة ربط الأمن البيئي بالأمن القومي، وعدم الفصل بينهم، وهذا من خلال اجتماعها المنعقد في 13 أكتوبر 1994، والذي اقره مجلس الأمن الروسي بموسكو عام 1996؛ تؤكد روسيا على أن الأمن البيئي: "هو حماية الطبيعة و البيئة والمصالح الحيوية للمواطنين والمجتمع والدولة من التأثيرات الداخلية وكذلك الاتجاهات السلبية في عملية التنمية التي تهدد صحة الإنسان والتنوع البيولوجي وأداء النظم الايكولوجية المستديمة ، والتي قد تؤثر على استمرارية الحضور البشري".⁶

المطلب الثاني: أهمية الأمن البيئي

يعد الأمن البيئي أهم مرتكزات الأمن الإنساني، حيث تبرز أهمية الأمن البيئي ليس في الحفاظ على أمن واستقرار الدول فقط بل العالم ككل؛ لهذا نلاحظ بأنه أصبحت هناك العديد من الأصوات التي تنادي بضرورة إعطاء أهمية كبرى للأمن البيئي، فمع ازدياد الانتهاكات الكبيرة التي يلحقها الإنسان جراء تزايد نشاطاته الصناعية على حساب البيئة؛ بالإضافة إلى دور الصراعات والنزاعات بين الدول أو حتى بين الجماعات ضمن الدولة الواحدة وما خلفته تلك الصراعات و الحروب في تآكل النظم البيئية، لهذا أعتبر الأمن البيئي ذا أهمية كبيرة بالنسبة لاستمرارية الحياة البشرية هذا من جهة، بالإضافة إلى الأهمية التالية:⁷

- تكمن أهمية الأمن البيئي، في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتقليل من شبح ندرة تلك الموارد، ويتأتى هذا عن طريق الاستغلال العقلاني والرشيد لتلك الموارد، مع مراعاة حقوق الأجيال اللاحقة في تلك الموارد.
- يساهم الأمن البيئي في خلق بيئة آمنة صحيا وغذائيا .

6. اوشن حنان، مقاربة الأمن البيئي في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد 02، العدد 03، ص413.

7. قرة فارس، الأمن البيئي مقال منشور على موقع الموسوعة السياسية، الرابط: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A> اطلع عليه بتاريخ الاطلاع 2024/08/02 على الساعة 23:18.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

- بتحقيق الأمن البيئي يقابله التقليل من آثار التدهور البيئي كما يساهم في التقليل من الصراعات والنزاعات حول العالم.
- تبرز أهمية الأمن البيئي من خلال مساهمته الكبيرة في تحقيق الأمن الإنساني، وهذا ما جعل العديد من الدول تسارع لإنشاء مراكز بحوث تعنى بهذا الشأن مثل مركز التاريخ والاقتصاديات بجامعة كامبردج، الذي بدأ عمله حول الأمن البيئي عام 1994، وكانت البحوث مجملها، تتناول مواضيع ذات الصلة بالأمن البيئي مثل البيئة، اللاجئين، التاريخ البيئي، البيئة والأمن البشري، ومن بين المراكز التي أعطت اهتماما كبيرا لفكرة الأمن البيئي، نجد مركز الدفاع الوطني للتميز البيئي، وكذا المنظمة غير الحكومية التي أنشأت في لاهاي سنة 2000، والتي هدفها زيادة الاهتمام السياسي للأمن البيئي.

المطلب الثالث: مبادئ تجسيد الأمن البيئي

إن تجسيد الأمن البيئي، يستلزم توفر عدة شروط، أهمها ضرورة تضافر جهود جميع الفواعل سواء الدولاتية أو غير الدولاتية، وهذا من خلال إشراكهم في بناء الخطط و الاستراتيجيات، ومن ثم تحديد الدور الذي يلعبه كل فاعل هذا من جهة، ومن جهة أخرى يستوجب توفر ثلاث مبادئ أساسية في ترقية الأمن البيئي هي كالتالي:

أولاً: المبدأ الاستباقي: تركز هذه الإستراتيجية على التخطيط الاستراتيجي المسبق، أي قبل حدوث الخطر، وذلك من خلال اجتناب و استباق نشوء تهديدات بيئية و مخاطر مستديمة لبقاء الفرد، وتقوض كرامته، وتهدد أمنه البيئي⁸؛ للإشارة فقد اعتمدت هيئة الأمم المتحدة على هذا المبدأ في التصدي لظاهرة التغيرات المناخية و ذلك من خلال الاتفاقية الإطارية الأممية المعنية بتغير المناخ، هاته الأخيرة قد وضعت أهداف إستراتيجية استباقية للتخفيف من الغازات الدفيئة المسببة للتغيرات المناخية، وهذا ما عملت به المملكة المتحدة من خلال وضع هدف الوصول لخفض انبعاث الكربون بنسبة من 26٪ إلى 32٪ بحلول سنة 2020 ونسبة 60٪ مطلع 2050 قياسا مما كانت عليه سنة 1990⁹.

8. لطالي، مراد، مرجع سبق ذكره، ص 545.

9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2007، ص 103.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

ثانيا: المبدأ الوقائي: هي خطط واستراتيجيات، يتم وضعها و إعدادها بهدف مواجهة الكوارث و الأزمات البيئية و التخفيف من حدتها¹⁰، مثل إستراتيجية الأمم المتحدة للتصدي لظاهرة التغيرات المناخية، فمن أهم التوصيات الرئيسة التي دعا إليها مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الأمامية الإطارية بشأن تغير المناخ في دورته 21 عام 2015 الذي نتج عنه ما يسمى باتفاق باريس، هي إلزام دول الأطراف بتجسيد الاستراتيجيات الوقائية (أو ما يطلق عليها بمبدأي التخفيف و التكيف مع التغيرات المناخية)¹¹.

ثالثا: مبدأ التنمية المستدامة: هي عبارة عن إستراتيجية وطنية، تجمع بين الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و قد دعا إليها جدول أعمال القرن 21 المنبثق عن إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية عام 1992¹²؛ وفي هذا السياق فقد حدد الخبراء عدة آليات من أجل تجسيد هذا المبدأ نذكر منها:¹³

- التقليل من استعمال الطاقات الاحفورية و التوجه نحو الانتقال الطاقوي المستدام.
- التركيز على تنشئة الفرد تنشئة بيئية، و هذا من خلال توعيته بأهمية الحفاظ على البيئة من أجل تجسيد متطلبات الأمن البيئي.
- الاستغلال المستديم للموارد الطبيعية، من خلال ترشيد الاستهلاك و العمل على إعادة تدوير النفايات و تشمينها.
- تعزيز الجباية البيئية، واستغلال عائداتها في تمويل مختلف المشاريع البيئية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتغيرات المناخية

تعتبر التغيرات المناخية من أشد الظواهر تأثيرا على كوكب الأرض، بفعل التأثيرات البيئية السلبية التي نتجت عن تلك الظاهرة، هذا ما استدعى اهتماما دوليا لفهم تلك الظاهرة؛ بغية إيجاد حلول حقيقية لها، ومن أجل توضيح ماهية التغيرات المناخية، عالجا في هذا المبحث مفهوم التغيرات المناخية في المطلب الأول أما المطلب الثاني فتطرقنا فيه إلى أسباب حدوث التغيرات المناخية، وفي المطلب الثالث تناولنا فيه لأهم تداعيات التغيرات المناخية على مختلف النظم البيئية.

10. حواس صباح، آليات و استراتيجيات ترقية الأمن البيئي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد13، 2018، ص

11. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، تطوير قدرات البلدان العربية للتكيف مع تغير المناخ باستخدام أدوات الإدارة

المتكاملة للموارد المائية 2017، ص 11.

12. حواس صباح، مرجع سبق ذكره، ص 10.

13. لطالي مراد، مرجع سبق ذكره، ص 546.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

المطلب الأول: مفهوم التغيرات المناخية

عرفت التغيرات المناخية أنها: "التغير المستمر في مناخ الكرة الأرضية، الناتج عن أسباب كونية أو طبيعية أو بشرية، ويؤثر سلبا على الغلاف الجوي مما ينتج عنه كوارث مدمرة"¹⁴. يعتبر هذا التعريف من بين أهم التعريفات التي حددت أسباب حدوث التغيرات المناخية، حيث أرجح التعريف، أن هناك العديد من الأسباب، التي من شأنها أن تسهم في حدوث التغيرات المناخية، ولا يمكن بأي حال من الأحوال حصر حدوث هذه الظاهرة في متغير واحد. عرفها فريق العمل الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) أنها: "كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والتي ممكن أن تستمر لعقود متوالية، والناجمة عن النشاط الإنساني أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي"¹⁵. لا يختلف هذا التعريف عن سابقه، حيث تناول قضية التغيرات المناخية، من زاوية أن مختلف الأنشطة البشرية، هي الفاعل الرئيسي في حدوث التغيرات المناخية، كما تطرق المفهوم إلى مختلف التفاعلات الداخلية التي تحدث على مستوى مكونات النظام المناخي؛ لما لهذه الأخيرة من تأثيرات مباشرة لحدوث التغيرات المناخية.

المطلب الثاني: أسباب التغيرات المناخية

وفقا للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ؛ فإن سبب تغير المناخ، يعود بالدرجة الأولى إلى العامل البشري، بالإضافة إلى تدخل العديد من العوامل الطبيعية الأخرى، وعليه يمكن حصر أسباب التغيرات المناخية في العوامل التالية¹⁶

أولاً: الأسباب الطبيعية

كما سبق وأن تطرقنا إليه، أن هناك العديد من العوامل المباشرة التي أسهمت وتساهم في حدوث التغيرات المناخية، ومن بين تلك العوامل، نجد العوامل الطبيعية، والتي تتمثل في:

1/ النظرية الفلكية: أو ما يسمى بنظرية ميلانكوفيتش هي نظرية علمية تفسر التغيرات المناخية على المدى الطويل، والتي تمتد لآلاف السنين؛ تستند هذه النظرية إلى فكرة، مفادها: أن التغير في مدار

14. حرقه فتحي، إسماعيل وآخرون، تلوث البيئة إلى أين؟ المنصورة: المكتبة العصرية، 2009، ص 121 .

15. عدني أميرة عبد العظيم ، التغيرات المناخية والتنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 2023، ص 12.

16. منة الله طارق حسين غانم، الآثار البيئية والاقتصادية لاستخدام الطاقة الأحفورية لبعض الدول النامية، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2023، ص 45 .

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

الأرض حول الشمس، تؤثر على توزيع الإشعاع الشمسي على سطح الأرض، مما يؤدي إلى حدوث تغيرات في المناخ¹⁷ كما تشير هذه النظرية إلى وجود ثلاثة عوامل رئيسية، تتحكم في ثبات الإشعاع الشمسي؛ هي: (المسافة بين الأرض والشمس وكذا ميل محور دوران الأرض بالإضافة إلى شكل محور دوران الأرض).¹⁸

2/ نظرية البقع الشمسية: تتأثر درجة حرارة الأرض بتغيرات في النشاط الشمسي على مدار فترات زمنية تتراوح بين عدة ثوانٍ وعقود من الزمن¹⁹، حيث تتأثر كمية الإشعاع الشمسي بنشاط البقع الشمسية، وهي بقع داكنة تظهر على سطح الشمس، ويمكن تأثير هذه البقع على التغيرات المناخية من خلال تزايد أو تناقص تلك البقع؛ مما يؤدي إلى تغير درجة حرارة الأرض بنسبة تقدر بواحد درجة مئوية²⁰.

3/ النشاطات البركانية: تؤثر الثورات البركانية على المناخ، من خلال إطلاقها كميات هائلة من الرماد والغازات إلى الغلاف الجوي، حيث يمكن أن يؤدي هذا الانبعاث إلى زيادة ظاهرة التغيرات المناخية²¹

ثانيا: الأسباب البشرية

يشكل النشاط البشري أحد أهم مسببات التغير المناخي الذي يشهده العالم اليوم، حيث ربطت العديد من التقارير على أن ظاهرة الاحترار العالمي، تعود إلى زيادة الغازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية، وعليه يمكن حصر أهم تلك الأنشطة المسببة للتغيرات المناخية في:

17. شرف محمد إبراهيم محمد، المشكلات البيئية المعاصرة الأسباب- الآثار-الحلول، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،

2023، ص132.

18. حامد موسى عواد ، التغيرات المناخية، الأسباب، الأدلة، المواجهة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2022، ص 53، 54.

19. الفار براء، أسباب التغيرات المناخ، مقال منشور على موقع سطور، الرابط:

<https://sotor.com/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA>

اطلع عليه بتاريخ 20/01/2024 على الساعة 18:30.

20. محمد عاشي، التغيرات المناخية و أثارها على التنمية في الجزائر، الحوار الفكري، المجلد 11، العدد 12، ص ص 237- 238.

21. الصالحي مروج هاشم كامل . الأسدي كاظم عبد الوهاب حسن، التغيرات المناخية العالمية، مجلة ديالي، العدد 60، 2013، ص 08.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

1/ الاستغلال المفرط للطاقات الأحفورية: تعتبر الطاقات الأحفورية من بين أكثر العوامل

المسببة للتغيرات المناخية، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى المكون الأساسي لها؛ ألا وهو الكربون، الذي يعتبر من أكثر مصادر الطاقة التي تسبب أضرارا على النظم البيئية، من خلال التأثير على مختلف العمليات التي تتم أثناء استغلال الطاقات الأحفورية، حيث ينتج عن هذه العمليات إطلاق كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون إلى الجو؛ مما يساهم في تركيزه في الغلاف الجوي، وبالتالي يسهم بدرجة مباشرة في ظاهرة التغيرات المناخية²²

2/ الاحتباس الحراري: والذي يؤثر بصورة مباشرة على نشاط الإنسان في مجمل عملياته

اليومية المختلفة، وما تسببه تلك الأنشطة من ملوثات، ستسهم في ارتفاع نسبة الغازات الدفيئة في الجو التي بدورها تساهم في إحداث التغيرات المناخية²³.

3/ النمو السكاني المتزايد: هناك علاقة وثيقة بين النمو السكاني وتغير المناخ، فكلما زاد عدد

السكان زاد الطلب على الموارد الطبيعية، مثل الطاقة والغذاء والمياه، حيث يؤدي استهلاك هذه الموارد إلى زيادة انبعاث غازات الاحتباس الحراري، مما يؤدي إلى تغير المناخ²⁴

4/ التعدي على الثروة الغابية: توصلت العديد من الدراسات التي أجريت على المناخ إلى أن

الغابات، تعتبر حليفا قويا لا يقدر بالشكل الكافي في مكافحة تغير المناخ، حيث يبرز دورها في امتصاص أكثر من 29٪ من ثاني أكسيد الكربون سنويا، وهذا ما أسهم في منع ارتفاع درجة حرارة الأرض بأكثر من 1.1 درجة مئوية؛ بينما تشير العديد من الدراسات أن عملية تحويل الغابات إلى أراضي زراعية؛ قد ساهم بنسبة حوالي 20 ٪ إلى 25 ٪ في الانبعاثات السنوية العالمية لغازات الاحتباس الحراري²⁵.

22. سكوت فوستر. ديفيد الزينغا، دور المحروقات الأحفورية في نظام الطاقة المستدامة، مقال منشور في موقع منظمة الأمم

المتحدة، الرابط: <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20318>، اطلع عليه بتاريخ 2024/01/25

الساعة 21:12.

23. علي حسن موسى، التلوث البيئي، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2006، ص 70.

24. عمارة نورة، «النمو السكاني و التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر»، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2012، ص 116، 117.

25. Benjamin Lisan, Déforestation, Reforestation et Protection des Forêts : Quelles Solutions Face à la Déforestation Rapide de Notre Planète? Doc-Développement Durable, 2012, P.9.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

5/ الأنشطة الزراعية: تساهم الأنشطة الزراعية في تغير المناخ، من خلال المساهمة في انبعاث غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الممارسات البشرية؛ مثل: حرق المخلفات الزراعية أو من خلال تحويل الأراضي غير الزراعية مثل الغابات إلى أراضي زراعية²⁶.

المطلب الثالث: تداعيات التغيرات المناخية

أصبحت التغيرات المناخية أمرا حقيقيا لا مفر منه، حيث أضحت هذه الظاهرة من بين أكبر التحديات التي تواجه العالم في القرن الواحد والعشرين، حيث تشير المعطيات إلى ظهور العديد من المظاهر، التي تشير إلى حدوث تغيير في المناخ العالمي كارتفاع حرارة الأرض و ذوبان الجليد و العديد من المظاهر الأخرى ذات الصلة، كل هذه المظاهر، انعكست بالسلب على العديد من النظم، سواء حياة البشر أو التنوع البيولوجي أو حتى الزراعة؛ لهذا سنحاول في هذا المطلب، تناول تداعيات ظاهرة التغيرات المناخية على مختلف النظم البيئية.

أولاً: التغيرات المناخية وصحة البشر: يحدث تغير المناخ تأثيرا عميقا على صحة الإنسان، ويتمثل ذلك في زيادة انتشار الأمراض المعدية وغير المعدية، فضلاً عن تفاقم سوء التغذية والنقص في المياه النظيفة²⁷؛ فقد أفصح التقرير الصادر عن منظمة الصحة العالمية (WHO) سنة 2022 حول تغير المناخ و الصحة، عن وجود عدة حقائق، تتعلق بقضية التغيرات المناخية، وتأثيرها على صحة البشر حيث جاء في نص التقرير ما يلي²⁸:

- يؤثر تغير المناخ على المحددات الاجتماعية و البيئية للصحة و الهواء النقي و الموارد المائية و الغذاء الكافي و الأمن و المأوى.
- وقوع 160000 حالة وفاة منذ 1950 مرتبطة بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية.
- يقدر أن تتراوح التكاليف المباشرة للضرر على الصحة بين 2 إلى 4 مليار دولار أمريكي في حلول عام 2030.

26. تغير المناخ و الزراعة، مقال منشور في ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki> ، اطلع

عليه بتاريخ 2024/01/26 على الساعة، 17:00.

27. شحاتة حسن. عوض محمد حسان ، البيئة والتنمية المستدامة، ط1، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2016، ص 69.

28. تغير المناخ، مقال منشور في موقع منظمة الصحة العالمية، الرابط: <https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health>، اطلع عليه بتاريخ 2024/01/27 على الساعة 22:02.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

- يتوقع أن يسبب تغير المناخ في الفترة الزمنية الممتدة بين عام 2030 إلى غاية عام 2050 نحو وفاة 250000 شخص سنويا بسبب سوء التغذية و الملاريا و الإسهال و الإجهاد الحراري.

ثانيا: التغيرات المناخية والنظم الحيوية: تشير مختلف الدراسات والبحوث: أن للتغيرات المناخية تأثير كبير على مجموعة واسعة من أنواع الكائنات الحية، حيث أدى التطور التكنولوجي و الصناعي الكبيرين خلال القرنين الماضيين إلى تآكل العديد من النظم الحيوية، بسبب تزايد انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للتغيرات المناخية²⁹.

ثالثا: التغيرات المناخية و الموارد المائية: يعتبر قطاع الموارد المائية من بين أكثر القطاعات تضررا جراء التغيرات المناخية من خلال الآثار المتوقعة حدوثها في العقود القادمة³⁰؛ جاء في الهدف 13 من بين الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة؛ من أجل تحقيق التنمية المستدامة و الذي ينص على " ضرورة اتخاذ العالم العديد من الإجراءات العاجلة من أجل مكافحة التغيرات المناخية و تأثيراته" حيث أشار العديد من الباحثين إلى أن هذا الهدف يشير مباشرة لقطاع الموارد المائية، لهذا وجب اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل التخفيف أو الحد من التأثيرات التي ترتبط بالتغيرات المناخية³¹.

المبحث الثالث: متطلبات تجسيد الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

مع تزايد النشاط الصناعي الكبير على المستوى الدولي وحتى المحلي، والذي أضحى يهدد البيئة بشكل كبير؛ أصبح من الضروري على الدولة الجزائرية تبني سياسات بيئية رشيدة من شأنها أن تحقق تكامل بيئي وبالتالي ضمان أمنها البيئي؛ وهذا ما سنحاول التركيز عليه في هذا المبحث، حيث جاء المطلب الأول من أجل معالجة البناء المؤسسي لقطاع البيئة في الجزائر، أما المطلب الثاني فقد عالجنا فيه لأهم الأطر القانونية التي سنها المشرع الجزائري، بهدف حماية النظم البيئية من مختلف التهديدات، أما المطلب الثالث فقد تناولنا فيه لأهم الآليات التي تبنتها الجزائر لمعالجة قضية التغيرات المناخية بهدف تجسيد متطلبات الأمن البيئي.

المطلب الأول: البناء المؤسسي لقطاع البيئة في الجزائر

29. عوض محمد حسان. شحاتة حسن احمد، البيئة ومشكلات التلوث، القاهرة: دار طبية للنشر و التوزيع و التجهيزات العلمية ، 2017، ص 49- 50 .

30. الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، التقرير الرابع بعنوان تغير المناخ و موارد المياه في النظم و القطاعات، 2007، ص 57.

31. دخان حسينة. حاجي سمية، تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية: تحديات و حلول، مجلة مالك بن نبي للبحوث و الدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2023، ص 46.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

شهد قطاع البيئة في الجزائر عدة تطورات وتعديلات وزارية، بداية من إنشاء أول لجنة وطنية للبيئة مختصة بالشؤون البيئية تحت مسمى اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 وكان هدفها الأساسي حماية البيئة، وذلك من خلال حل المشاكل البيئية وكذا وضع السياسة العامة البيئية في الجزائر³²؛ وفي سنة 1978 تم تحويل معهد الهيدرولوجيا التقنية وتحسين الأراضي بولاية البليدة إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة؛ وسنة بعد ذلك أنشأت كتابة الدولة للغابات والتشجير، حيث تولت هذه الهيئة مهمة المحافظة على البيئة، بالإضافة إلى المحافظة على الأراضي والمساحات من مختلف التهديدات³³؛ وفي سنة 1984 أعيد إلحاق قطاع البيئة بوزارة الري والغابات، كان من هدفها الأساسي حماية البيئة، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية³⁴؛ وبعد ذلك تم تحويل مجال حماية البيئة إلى وزارة الداخلية، وكان ذلك سنة 1988³⁵؛ وفي سنة 1990 تم دمج مجال قطاع البيئة إلى وزارة البحث والتكنولوجيا.

ثم توالى عدة تغيرات وتعديلات وزارية إلى غاية سنة 2001؛ أين تم إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، حيث تعتبر أول وزارة في الجزائر تتولى شؤون حماية البيئة بشكل مباشر³⁶؛ أما في سنة 2007، تم إدخال مفهوم التنمية المستدامة ضمن صلاحيات ومهام وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والبيئة³⁷؛ أما في سنة 2017 تم استحداث وزارة البيئة والطاقات المتجددة حيث تم إضافة قطاع الطاقات المتجددة إلى وزارة البيئة وهذا بسبب التداخل الكبير بين المجالين³⁸؛ تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الهيئات التي تنشط في مجال البيئة، والتي هي تابعة للوزارة مثل مركز تنمية الموارد البيولوجية، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية، ومؤسسات أخرى ذات طابع عمومي صناعي وتجاري، كالمرصد

32. المرسوم التنفيذي رقم 74-156 المؤرخ في 12 جويلية 1974، المتضمن إنشاء لجنة وطنية للبيئة، الجريدة الرسمية، العدد 59، الصادر بتاريخ 23 جويلية 1974، ص 808

33. المرسوم التنفيذي رقم 79-263 المؤرخ في 22 ديسمبر 1979، يحدد صلاحيات كاتب الدولة للغابات والتشجير، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 1979.

34. المرسوم التنفيذي رقم 84-126 المؤرخ في 19 ماي 1984، يحدد صلاحيات وزير الري والبيئة والغابات، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 22 ماي 1984.

35. المرسوم التنفيذي رقم 94-247 المؤرخ في 10 أوت 1994، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة 18 الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 21 أوت 1994.

36. المرسوم التنفيذي رقم 01-09 المؤرخ في 07 جانفي 2001، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجريدة الرسمية، العدد 04، الصادر بتاريخ 14 جانفي 2001.

37. المرسوم الرئاسي رقم 07-173 المؤرخ في 04 جوان 2007، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادر بتاريخ 07 جوان 2007.

38. المرسوم التنفيذي رقم 17-364 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017، يحدد صلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2017.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المعهد الوطني للتكوينات البيئية وكذا المركز الوطني لتكنولوجيا إنتاج أكثر نقاء³⁹

الملاحظ مما سبق بأن قطاع البيئة على المستوى المركزي، شهد عدة تغيرات وتعديلات، فأحيانا نلاحظ بأن وزارة البيئة تعتبر وزارة قائمة بذاتها، ومرات أخرى نلاحظ بأنها قد أدمجت مع وزارات أخرى، وهذا ما انعكس بالسلب على هذا القطاع في أداء مهامه، غير انه في الآونة الأخيرة شهد قطاع البيئة بعض الاستقرار المؤسسي، وهذا ما يتجلى في التعديل الحكومي الأخير الذي اقره السيد رئيس الجمهورية سنة 2023، حيث أن وزارة البيئة والطاقات المتجددة لم تكن معنية بهذا التغيير، حيث مس التغيير فقط الوزارة المكلفة بهذا القطاع فقط مما يساعد هذا الاستقرار في أداء وزارة البيئة والطاقات المتجددة.

المطلب الثاني: البناء القانوني والتشريعي لقطاع البيئة في الجزائر

شهد البناء القانوني والتشريعي في الجزائر، تطورا ملحوظا خاصة مع بداية السبعينات من القرن الماضي، وهذا جراء مسايرة الدولة الجزائرية للتطورات الحاصلة في مجال البيئة في العالم خاصة بعد انعقاد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، فمن خلال هذه الدراسة سنحاول أن نركز على أهم القوانين التي سننها المشرع الجزائري، والتي تعتبر طفرة نوعية في مجال البيئة في الجزائر:⁴⁰

• قانون 83/ 03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة: سنة 1983

صدر أول قانون متعلق بحماية البيئة، الذي تضمن المبادئ العامة لمختلف الجوانب الخاصة بذلك، ويعد هذا القانون نهضة قانونية في سبيل حماية النظم البيئية من جميع أشكال الاستنزاف لهذا المجال الحيوي.

• قانون 02/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن المخطط الوطني لتهيئة

الإقليم: استعانت الجزائر بآلية التخطيط من أجل تهيئة وإعادة التوازن للإقليم الوطني، وتفعيل جاذبيته وتكييفه مع متطلبات التنافسية والاقتصاد المعاصر، وهذا ما يجسده هذا القانون.

39. زاوش حسين، إصلاح السياسة العامة البيئية في الجزائر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 05، ص 153.

40. نفس المرجع السابق، ص 155-157.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

• القانون رقم 03-10 المؤرخ في 30 جويلية 2003: تضمن هذا القانون حماية البيئة في

إطار التنمية المستدامة، كنتيجة لمسايرة الدولة الجزائرية للمؤتمرات والقمم الدولية كقمة جوهانسبورغ، 2002 ولقد ضم هذا القانون على 114 مادة قانونية.

• القانون رقم 01/16 المتضمن التعديل الدستوري 06 مارس 2016: جاء التعديل

الدستوري في الجزائر لعام 2016 ليسجل نقطة تحول في موقف المشرع الجزائري في دسترة الحق في البيئة؛ وهذا ما نصت عليه المادة 68: " للمواطن الحق في بيئة سليمة، تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة، يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة".⁴¹

• المادة 21 من دستور 2020: سعى المشرع الجزائري في هذه الفترة إلى مسايرة التحديات

الأمنية المعاصرة، واهتمامات المجتمع الدولي بالأمنية، من خلال إدراج البيئة كبعد أمني تسعى الدولة لأمنته والحفاظ عليه لتحقيق الرفاهية للأفراد⁴²

المطلب الثالث: آليات تعزيز الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

صنف بروتوكول كيوتو الملحق للاتفاقية الإطارية الأومية المعنية بتغير المناخ الجزائر، ضمن دول المرفق الثالث غير الملزمة بخفض انبعاث الغازات الدفيئة، بالمقابل هي ملزمة بتقديم تقارير دورية تتضمن حالة انبعاث الغازات الدفيئة لديها، وفي هذا السياق قد أعدت الجزائر أول تقرير شامل سنة 1994 ونشرت نتائجه سنة 2001 و تقرير ثاني سنة 2000 نشرت نتائجه سنة 2010⁴³، أما التقرير الثالث الذي قدمته الجزائر كان بتاريخ 23 ديسمبر 2023 و الذي نشر في الموقع الرسمي للأمم المتحدة بتاريخ 29 ديسمبر 2023⁴⁴؛ تعكس هذه التقارير مدى التزام الجزائر بتجسيد أهداف الاتفاقية خاصة

41. لخميسي سليمان، بوشيش رفيق، الحق في بيئة سليمة مكسب دستوري و شروط للتنمية المستدامة في ظل التعديل

الدستوري لسنة 2016، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 02، 2020، ص 494.

42. بوغراة يوسف، الأمن البيئي في المشروع التمهيدي لتعديل الدستور الجزائري -قراءة تحليلية للمادة 21 من مشروع الدستور، مقال منشور في موقع المركز الديمقراطي العربي الرابط: <https://democraticac.de/?p=69923> اطلع عليه بتاريخ 02/08/2024 على الساعة 17:17.

43. تسعديت بوسعين، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة استشرافية- أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير منظمات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2014/2015، ص 200.

44. <https://unfccc.int/documents/636692> اطلع عليه بتاريخ 02/08/2024 على الساعة 16:14.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

المادتين 4 و 12 منها، كما تجسد عزم الجزائر المساهمة في الجهود الدولية المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة الطبيعية، وهذا من خلال تجسيد مبدأي التكيف و التخفيف من ظاهرة التغيرات المناخية في جميع قطاعات البلاد⁴⁵.

استندت الجزائر في معالجتها لقضية التغيرات المناخية، بهدف تحقيق أمنها البيئي على العديد من الخطط والبرامج سواء الآنية أو المستقبلية، مثل: خطة عمل البيئة والتنمية المستدامة 2012/2002؛ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030/2010 و المخطط الوطني للمناخ 2050/2015 ، هذا الأخير التي تسعى الجزائر من خلاله لمعالجة التهديدات التي تشكلها ظاهرة التغيرات المناخية حيث يشمل هذا المخطط على 156 عملية تنقسم إلى ثلاثة (03) أجزاء وهي⁴⁶:

- تدابير التكيف مع التغيرات المناخية.
- تدابير خاصة بالتخفيف من هذه الظاهرة الطبيعية .
- تدابير متعلقة بحوكمة المخطط الوطني للمناخ.

و عليه يمكن حصر أهداف المخطط الوطني للمناخ 2050/2015 في النقاط التالية:

- تقليص انبعاثات الكربون من خلال حجز و تخزين ثاني أكسيد الكربون.
- ترقية وتنمية استعمال الطاقات النظيفة.
- تقليص نسب انبعاثات الكربون في مختلف الأنشطة (الصناعية أو البشرية) اليومية .
- ملائمة مختلف المشاريع خاصة التي تتعلق بالبنية التحتية مع التغيرات المناخية.
- العمل على مكافحة التصحر وذلك من خلال تجسيد مختلف المشاريع البيئية كالسد الأخضر.
- العمل على ملائمة مختلف الأنشطة الزراعية مع التغيرات المناخية.

أما بخصوص الإطار المؤسسي لمعالجة قضية التغيرات المناخية، أسست الجزائر العديد من الهياكل و الهيئات المؤسسية، التي تهدف لحماية البيئة وتحقيق متطلبات الأمن البيئي، أبرزها الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية، التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05- 375 المؤرخ في 26 سبتمبر 2005، تعمل الوكالة على تجسيد جملة من الأهداف أبرزها⁴⁷:

45. <https://www.me.gov.dz>، اطلع عليه بتاريخ 2024/08/05 الساعة 18:00.

46. المخطط الوطني للمناخ: 156 عملية للتصدي لتأثيرات التغير المناخي، مقال منشور في موقع وكالة الأنباء الجزائرية، الرابط: <https://www.aps.dz/ar/algerie/61627-156>، تاريخ الاطلاع، 2024/07/25، الساعة 18:52.

47. حداد شفيعة. فالقيل نور الدين، أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر -، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15، 2018، ص12.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

- إعداد تقارير دورية حول التغيرات المناخية.
- المساهمة في تنمية القدرات الوطنية في مختلف المجالات المتعلقة بالتغيرات المناخية.
- توفير قاعدة بيانات حول ظاهرة التغيرات المناخية و العمل على تحيينها في كل مرة.
- التنسيق بين مختلف القطاعات من أجل حماية النظم البيئية من التهديدات التي تشكلها ظاهرة التغيرات المناخية.

كما تبنت الجزائر العديد من السياسات و الآليات، التي من شأنها أن تساهم في الحد من تهديدات التغيرات المناخية، وبالتالي ضمان أمنها البيئي و هذا استنادا لامتلاك الجزائر العديد من المقومات سواء الطبيعية أو المؤسسية و التي تنحصر أهمها في :

أولاً: التوجه نحو الاقتصاد الأخضر: لا يختلف اثنان بأن الجزائر تملك كل المقومات

الضرورية نحو الانتقال الطاقوي، وهذا راجع إلى الكم الهائل من الموارد الطبيعية التي تمتلكها الجزائر في هذا المجال الحيوي، هذا ما استغلته الجزائر من خلال الاستثمارات العديدة التي تبنتها الجزائر والتي تنوي القيام بها خاصة الاستثمار في الطاقة الشمسية ، ولعل أهم البرامج التي تحرص الجزائر على تجسيدها، نجد البرنامج الوطني لتنمية وتطوير الطاقات المتجددة (2030/2011) الذي تسعى من خلاله لتحقيق الأهداف التالية⁴⁸:

- تقدر الكلفة الإجمالية للبرنامج ما بين 80-100 مليون دولار (تجري حالياً مرحلة المشاريع النموذجية و إجراء التجارب على مختلف القطاعات)
- تتمثل الجباية البترولية آلية لتمويل البرنامج.
- يهدف البرنامج لإنتاج حوالي 22 ألف ميغاواط خلال الفترة الممتدة من 2011-2030 حيث خصصت 12 ألف منها موجهة لتغطية الطلب الداخلي و 10 آلاف الباقية موجهة للتصدير.
- يسعى البرنامج لتجسيد انجاز 60 محطة شمسية كهر وضوئية و شمسية حرارية و حقول طاقة الرياح ...
- تسعى الجزائر من خلال تجسيد هذا البرنامج، إلى تغطية 40 ٪ من حاجيات البلد من الكهرباء وذلك عن طريق إنتاج 37٪ من الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية الحرارية و الضوئية و 3٪

48. وزارة الطاقة والمناجم، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر حول

الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، 2014، ص 26-27.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

من طاقة الرياح، وذلك وفق جدول زمني متسلسل بداية من نسبة 2٪ سنة 2011 إلى نسبة 5٪ سنة 2015 و 14٪ سنة 2020 و 40٪ سنة 2030.

- الرفع من معدل إدماج الصناعة المحلية 50٪ سنة 2020 و 80٪ سنة 2030.
- يهدف البرنامج لخلق نحو 200 ألف منصب شغل مباشر و غير مباشر..
- تكمن أهمية التوجه نحو الانتقال الطاقوي في تحقيق الأمن البيئي من خلال :
- تعتبر الطاقة المتجددة طاقة نظيفة تؤمن بيئة سليمة وخالية من كل المواد الملوثة التي قد تؤدي إلى زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري.
- يكمن الهدف من الفعالية الطاقوية في إنتاج نفس المنافع أو الخدمات، ولكن باستعمال اقل طاقة ممكنة. مما يساهم في خفض الانبعاثات الملوثة للجو.
- حماية البيئة، ومن الأمثلة على ذلك تجسيد برنامج الطاقات المتجددة بمدينة بوغزول، وجعلها مدينة نموذجية خالية من الغازات السامة وفوضى العمران.

ثانيا: ترقية التسويق الأخضر: يعتبر التسويق الأخضر من المفاهيم الحديثة التي بإمكان

منظمات الأعمال الاستناد عليها للمحافظة على البيئة، فضلا عن كونه يحمل في طياته محاولة جادة لإدماج الاعتبارات البيئية ضمن عمليات صنع واتخاذ القرار بشكل يحسن الأداء الوظيفي المتسم بالكفاءة والجودة والعقلانية في استخدام الموارد والطاقة، وبلوغ عائد اكبر جراء القيام بالمشاريع التنموية وفي الوقت نفسه عدم الإضرار بالنظم البيئية⁴⁹؛ سارعت الجزائر إلى تبني نمط التسويق الأخضر من خلال سن العديد من القوانين، وإنشاء عدة مراكز وهيئات إدارية بهدف توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو الاعتماد على هذا النهج الجديد للتسويق، حيث يعتبر المركز الوطني لتكنولوجيا إنتاج أكثر نقاء (CNTPP) أول هيئة يتم إنشائها بهدف تجسيد هذا الطموح، وكان هذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-262 بتاريخ 17 أوت 2002، تحت وصاية وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و الذي يهدف إلى⁵⁰:

- الحد من التلوث البيئي وتعزيز التنمية المستدامة، وذلك من خلال تشجيع استخدام تقنيات الإنتاج الأنظف مثل: التقليل من النفايات، إعادة التدوير و إعادة الاستخدام.

49. بن قلو ش نوال ، الأمن البيئي ودوره في تحقيق التنمية بجنوب الحوض المتوسط دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم سياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران 02، 2018/2019، ص 315.

50. <https://cntpp.dz/ar/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/>، اطلع عليه بتاريخ 2024/08/08

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

- تعزيز استخدام التقنيات و الممارسات الأنظف في مختلف القطاعات، خاصة قطاعات الصناعة و الزراعة و الطاقة.
 - تبني التقنيات الأنظف لدى المؤسسات الاقتصادية.
 - يقدم المركز المساعدة الفنية و خدمات التدريب و البحث لمختلف الشركاء و الفاعلين، بما في ذلك الشركات الخاصة و الهيئات الحكومية و المؤسسات البحثية.
 - تعزيز التعاون الدولي مع مختلف الهيئات الدولية وذلك قصد تبادل المعارف و الممارسات الرشيدة في مجال التقنيات الأنظف.
- ثالثا: تعزيز الجباية البيئية:** لقد تبنت الجزائر العديد من الإجراءات الرادعة، مثل قانون المالية لسنة 1992، والذي يعتبر أول رسم بيئي، تمثل في الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة، ثم جاءت بعدها العديد من القوانين والإجراءات الرادعة، ويمكن ضبط مجمل الأهداف المرجوة من سن تلك القوانين في ما يلي⁵¹:
- السعي نحو تعديل سلوك الملوثين وذلك بردعهم ماليا.
 - المساهمة في تمويل سياسات حماية البيئة من خلال زيادة الإيرادات البيئية التي يمكن استعمالها لاحقا في تغطية النفقات البيئية.
 - تشجيع التجديد التكنولوجي والتحول الهيكلي في وسائل الإنتاج، وتعزيز احترام التشريعات الخاصة بحماية البيئة.
 - المساهمة في تجسيد التنمية المستدامة، فالبعض من المختصين يعتبرون أو يسمون الضرائب البيئية بجباية التنمية المستدامة.
 - تحقيق الفعالية البيئية والاقتصادية، باعتبار أن الضرائب الكبيرة عن التلوث تؤدي بالمسبب نحو التقليل من مسببات التلوث، كما تساهم الجباية البيئية في تمويل العديد الصناديق الوطنية البيئية كما هو مبرز في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) يمثل: أهم الصناديق الوطنية البيئية و مصادر تمويلها

51. محمد مسعودي، الجباية البيئية في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد 29، 2014، ص 100.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

نماذج من الرسوم البيئية	أبرز الصناديق الوطنية
• رسم على الأنشطة الملوثة و الخطيرة على البيئة. • رسوم متعلقة بتلوث الجو (رسم على المحروقات، رسم على المنتجات النفطية، رسم على الأكياس البلاستيكية). • رسم للحث على التخلص من النفايات الصناعية السامة و الخطيرة. • رسم تكميلي على المياه الصناعية العادمة. • رسم تكميلي على تلويث الجو الناجم عن الصناعة. • رسم جمع النفايات المنزلية.	• الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث. • الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة. • صندوق الاستثمار الفلاحي. • الصندوق الوطني لتنمية و تطوير الطاقات المتجددة. • صندوق مكافحة التصحر. • صندوق حماية السواحل و المناطق الشاطئية.

المرجع: هيئة الأمم المتحدة، الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتتويع الإنتاج الوطني و تحفيزه، ص 11.

الخاتمة:

من خلال دراستنا هذه، نستنتج بان موضوع البيئة من أهم المواضيع التي لاقى اهتماما كبيرا سواء على الساحة الدولية وحتى المحلية، وهذا بعد التدهور الكبير التي تشهده البيئة، والتي أصبحت تشكل تهديدا مباشرا على تحقيق الأمن الجماعي في العالم، هذا ما جعل العديد من الدول والمنظمات الدولية تتادي بضرورة تبني البعد البيئي، في عملية صنع السياسة العامة، وهذا من اجل إرساء الأمن البيئي الذي يعتبر أداة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل ما يعيشه العالم من تهديدات كثيرة على النظم البيئية مثل التغيرات المناخية.

ومما لاشك فيه بان الجزائر من الدول المعنية بالتهديدات البيئية المترتبة عن التغيرات المناخية، لهذا سارعت إلى تبني جملة من السياسات والاستراتيجيات البيئية، الهادفة نحو احتواء هذا الظاهرة الطبيعية، و بالتالي تجسيد متطلبات الأمن البيئي، وهذا ما يتجلى بإعدادها لترسانة من القوانين وإنشائها العديد من المراكز و الهيئات المختصة بالشأن البيئي.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

من خلال دراستنا هذه توصلنا إلى النتائج الآتية:

- لا يمكن التكلم عن الأمن الجماعي بدون تبني البعد البيئي.
- التغيرات المناخية قضية عالمية، ينبغي تصافر الجهود الدولية من أجل التصدي لها بهدف تحقيق متطلبات الأمن البيئي.
- الجزائر وبالرغم من التأخر الكبير بالاهتمام بالبيئة، إلا أننا نلاحظ بأن هناك جهود فعلية من أجل تحقيق الأمن البيئي وذلك من خلال تبني العديد من السياسات الرشيدة.

- التوصيات:

- تمثل التغيرات المناخية ظاهرة عالمية، لا يمكن بأي حال من الأحوال حصرها في منطقة معينة، حيث تتعدى تأثيراتها حدود الدول لهذا وجب تكثيف وتعزيز و الارتقاء بالتعاون الدولي حتى يمكن التقليل من آثار التغيرات المناخية كآلية لتجسيد متطلبات الأمن البيئي.
- ضرورة تبني الفكر التشاركي في العملية البيئية وذلك بإشراك جميع الفواعل من أجل تحقيق الأمن البيئي.
- ضرورة تبني نهج الاقتصاد الأخضر، وهذا من خلال الاستغناء على الطاقات الاحفورية و التحول نحو الطاقات المتجددة، كما ينبغي تشجيع الاستثمار في تطوير قطاع الطاقات المتجددة.
- ينبغي على الدول و الهيئات العالمية أن تستعد لتأثيرات التغيرات المناخية المتوقعة على مختلف النظم البيئية، بالإضافة إلى ضرورة العمل منذ الآن على التكيف مع جميع سيناريوهات التغيرات المناخية حتى لا تشكل صدمة عند حدوثها .
- أما على المستوى المحلي، ضرورة توفر استقرار في الجهاز الإداري المختص بشؤون البيئة في الجزائر؛ مع ضرورة تطبيق القوانين والسياسات التي سنت وكذا ترقية العمل بالجباية البيئية، من خلال تحرير مخالفات للمتسببين بتدهور البيئة، وكذا تشجيع الفكر البيئي لدى مختلف الفئات السنية، وجعل البيئة قضية وطنية تتطلب تصافر كل أطراف المجتمع من أجل العيش في بيئة آمنة وسليمة.

قائمة المصادر و المراجع:

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية**أولاً: النصوص القانونية**

- المرسوم التنفيذي رقم 74-156 المؤرخ في 12 جويلية 1974، المتضمن إنشاء لجنة وطنية للبيئة، الجريدة الرسمية، العدد 59، الصادر بتاريخ 23 جويلية 1974، ص 808.
- المرسوم التنفيذي رقم 84-126 المؤرخ في 19 ماي 1984، يحدد صلاحيات وزير الري والبيئة والغابات، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادرة بتاريخ 22 ماي 1984.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-247 المؤرخ في 10 أوت 1994، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة 18 الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والإصلاح الإداري، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادرة بتاريخ 21 أوت 1994.
- المرسوم الرئاسي رقم 07-173 المؤرخ في 04 جوان 2007، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادر بتاريخ 07 جوان 2007.
- المرسوم التنفيذي رقم 79-263 المؤرخ في 22 ديسمبر 1979، يحدد صلاحيات كاتب الدولة للغابات و التشجير، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 1979.
- المرسوم التنفيذي رقم 17-364 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017، يحدد صلاحيات وزير البيئة والطاقات المتجددة، الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادرة بتاريخ 25 ديسمبر 2017.
- المرسوم التنفيذي رقم 01-09 المؤرخ في 07 جانفي 2001، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الجريدة الرسمية، العدد 04، الصادر بتاريخ 14 جانفي 2001.

ثانياً: الكتب

- حرقه فتحي إسماعيل وآخرون، تلوث البيئة إلى أين؟ المنصورة: المكتبة العصرية، 2009، ص 121 .
- الحمداني طلال بدر عبد الله، الأمن البيئي الدولي، ط1، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2022، ص 33.
- شحاتة حسن. عوض محمد حسان، البيئة والتنمية المستدامة، ط1، القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2016، ص 69.
- شرف محمد إبراهيم محمد، المشكلات البيئية المعاصرة الأسباب- الآثار-الحلول، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2023، ص 132.
- عدني أميرة عبد العظيم، التغيرات المناخية والتنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 2023، ص 12.
- علي حسن موسى، التلوث البيئي، بيروت: دار الفكر المعاصر، 2006، ص 70.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

- عوض محمد حسان. شحاتة حسن احمد، البيئة ومشكلات التلوث، القاهرة: دار طبية للنشر و التوزيع و التجهيزات العلمية ، 2017، ص 49- 50 .
- منة الله طارق حسين غانم، الآثار البيئية والاقتصادية لاستخدام الطاقة الأحفورية لبعض الدول النامية، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية، 2023، ص45 .
- موسى عواد حامد، التغيرات المناخية، الأسباب، الأدلة، المواجهة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2022، ص 53، 54.

ثالثا: المقالات

- اوشن حنان، مقاربة الأمن البيئي في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد02، العدد 03، ص413.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2007، ص 103.
- البلي مسعود، إشكالات الأمن البيئي في الجزائر: نحو حوكمة بيئية مستدامة و تحقيق الأمن المجتمعي، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد05، العدد 02، 2020، ص47.
- بيزات صونية ، الأمن البيئي، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، 2014، ص ص 16-17.
- تسعديت، بوسبعين، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة استشرافية- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تسيير منظمات، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2014/2015، ص 200.
- حداد شفيعة. قالقيل نور الدين، أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد15، 2018، ص12.
- حواس صباح، آليات و استراتيجيات ترقية الأمن البيئي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد13، 2018، ص 10.
- دخان حسينة. حاجي سمية ، تأثير التغيرات المناخية على الموارد المائية: تحديات و حلول، مجلة مالك بن نبي للبحوث و الدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2023، ص 46.
- زاوش حسين، إصلاح السياسة العامة البيئية في الجزائر، مجلة البحوث السياسية و الإدارية، العدد05 ، ص 153.
- عشاشي محمد ، التغيرات المناخية و أثارها على التنمية في الجزائر، " الحوار الفكري"، المجلد 11، العدد 12، ص ص 237، 238.

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، تطوير قدرات البلدان العربية للتكيف مع تغير المناخ باستخدام أدوات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، 2017، ص 11.
- لخميسي سليمان. بويشيش رفيق، الحق في بيئة سليمة مكسب دستوري و شروط للتنمية المستدامة في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 03، العدد 02، 2020، ص 494.
- لطالي مراد، الأمن البيئي و استراتيجيات ترقبته (مقاربة للأمن الإنساني)، مجلة الفكر القانوني و السياسي، العدد 03، ص 545.
- مروج هاشم كامل الصالحي . كاظم عبد الوهاب حسن الأسدي، التغيرات المناخية العالمية، مجلة دياي، العدد 60، 2013، ص 08.
- مسعودي محمد ، الجباية البيئية في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة الحقيقة، المجلد 13، العدد 29، 2014، ص 100.
- هيئة الأمم المتحدة، الاقتصاد الأخضر في الجزائر: فرصة لتتويع الإنتاج الوطني و تحفيزه، ص 11.
- الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، التقرير الرابع بعنوان تغير المناخ وموارد المياه في النظم و القطاعات، 2007، ص 57.
- وزارة الطاقة والمناجم، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر حول الطاقة والتعاون العربي، أبو ظبي، 2014، ص 26-27.

رابعاً: الرسائل و المذكرات

- مفيدة جعفري، البيئة و الأمن، رسالة ماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف، 2014/2013، ص 14.
- نوال بن قلو، الأمن البيئي ودوره في تحقيق التنمية بجنوب الحوض المتوسط دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم سياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة وهران 02، 2019/2018، ص 315.
- نورة عمار، "النمو السكاني و التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2012، ص 116، 117.

خامساً: المراجع الأجنبية

- Benjamin Lisan, Déforestation, Reforestation et Protection des Forêts : Quelles Solutions Face à la Déforestation Rapide de Notre Planète? Doc-Développement Durable, 2012, P.9.

سادساً: المواقع الكترونية

آليات تحقيق الأمن البيئي في الجزائر في ظل التغيرات المناخية

- <https://cntpp.dz/ar/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86/> اطلع عليه بتاريخ 2024/08/08 على الساعة 17:52
- <https://unfccc.int/documents/636692> اطلع عليه بتاريخ 2024/08/02 على الساعة 14:16.
- <https://www.me.gov.dz> اطلع عليه بتاريخ 2024/08/05 على الساعة 18:00.
- براءة الفار، أسباب التغيرات المناخية، مقال منشور في موقع سطور، الرابط: <https://sotor.com/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AA> اطلع عليه بتاريخ 2024/01/20 على الساعة 18:30.
- تغير المناخ و الزراعة، مقال منشور في ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الرابط: <https://ar.wikipedia.org/wiki> اطلع عليه بتاريخ 2024/01/26 على الساعة 17:00
- تغير المناخ، مقال منشور في موقع منظمة الصحة العالمية، الرابط: <https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health> اطلع عليه بتاريخ 2024/01/27 على الساعة 22:02.
- سكوت ، فوستر. ديفيد، الزينغا، دور المحروقات الاحفورية في نظام الطاقة المستدامة، مقال منشور في موقع منظمة الأمم المتحدة، الرابط: <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20318> اطلع عليه بتاريخ 2024/01/25 على الساعة 21:12.
- قرة فارس، الأمن البيئي مقال منشور على موقع الموسوعة السياسية، الرابط: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A> اطلع عليه بتاريخ 2024/08/02 على الساعة 23:18.
- المخطط الوطني للمناخ: 156 عملية للتصدي لتأثيرات التغير المناخي، مقال منشور في موقع وكالة الأنباء الجزائرية، الرابط: <https://www.aps.dz/ar/algerie/61627-156> اطلع عليه بتاريخ 2024/07/25 على الساعة 18:52.
- يوسف بوغرارة، الأمن البيئي في المشروع التمهيدي لتعديل الدستور الجزائري -قراءة تحليلية للمادة 21 من مشروع الدستور، مقال منشور في موقع المركز الديمقراطي العربي الرابط: <https://democraticac.de/?p=69923> اطلع عليه بتاريخ: 2024/08/02 على الساعة 17:17.